الأمم المتحدة S/2022/608

مجلس الأمن

Distr.: General
9 August 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 9 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أمين المظالم

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الثالث والعشرين المقدَّم من مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملا بالفقرة 21 (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2610 (2021) التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى المجلس تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويبيّن التقرير الأنشطة المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة من 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 8 آب/أغسطس 2022.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير ومرفقه* وإصدارها جميعاً باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ريتشارد **مالانجوم**
أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات
1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة
الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من
أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

* يُعمّم باللغة التي قُدم بها فقط.

22-12499 (A) 160822 190822

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مكتب أمين المظالم المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2610 (2021)

أولا - معلومات أساسية

1 - يقدِّم هذا التقرير معلومات محدَّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير الثاني والعشرين المقدَّم من المكتب إلى مجلس الأمن في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 (S/2021/1062).

ثانيا - الأنشطة المتصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات

ألف - لمحة عامة

2 - تعلقت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير بطلبات قدمها أفراد لرفع أسمائهم من قائمة الجزاءات.

3 - وظل المكتب يعمل بدون أمين مظالم لمدة شهرين، بعد انتهاء ولاية أمين المظالم السابق، دانيال كيبفر فاشياتي، في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعين الأمين العام ريتشارد مالانجوم في منصب أمين المظالم في 28 كانون الثاني/يناير 2022. وقد تولى منصبه في 14 شباط/فبراير.

4 - وفي سياق التقصي بشأن كل حالة على حدة، تواصل أمين المظالم الحالي مع الدول الأعضاء المعنية وقام بأعمال بحث مستقلة. وأجرى مقابلات مع مقدمي طلبات الرفع من القائمة ومع شتى الخبراء وغيرهم من المحاورين ذوي الصلة بالحالات. وفي تموز/يوليه، قدم أمين المظالم تقارير شاملة بشأن حالتين اثنتين.

5 - ورغم الفجوة الزمنية التي دامت شهرين بين انتهاء ولاية أمين المظالم السابق وبداية ولاية أمين المظالم الحالي، فقد احتُرمت جميع الجداول الزمنية لاستعراض ما قُدم من طلبات رفع الأسماء من القائمة بموجب القرار 2610 (2021). ويتضمن الفرع الرابع من هذا التقرير مناقشة مفصلة تتعلق بالفترة الانتقالية.

باء - طلبات الرفع من قائمة الجزاءات

6 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدّمت إلى المكتب ستة طلبات جديدة. وحتى 9 آب/أغسطس، كان مجموع طلبات الرفع من القائمة التي قبلها المكتب منذ إنشائه قد بلغ 105 طلبات. وأثناء النظر في كل طلب، تظل جميع الأسماء مشمولة بالسرية، ما لم يطلب مقدم الطلب خلاف ذلك. وفي حالة رفض الطلب أو سحبه، لا يُكشَف اسم مقدم الطلب في أي مرحلة من المراحل الإجرائية.

7 - ومنذ إنشاء المكتب، قدم أمين المظالم 95 تقريرا شاملا[1] إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملا بالفقرة 8 من

(1) يشمل هذا العدد حالة واحدة أُنجزت في عام 2011 سحب فيها مقدّم الطلب طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كانت أمينة المظالم آنذاك قد قدّمت تقريرها الشامل إلى اللجنة وعرضته عليها. ويشمل أيضا حالة واحدة أُنجزت في عام 2013 قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدم الطلب من القائمة بعد أن قدمت أمينة المظالم آنذاك تقريرها الشامل إلى اللجنة ولكن قبل أن تعرضه عليها. ولا يشمل هذا العدد ثلاث حالات إضافية أصبحت فيها حجج أمين المظالم غير ذات موضوع بعد صدور قرار من اللجنة برفع أسماء مقدمي الطلبات من القائمة قبل أن يقدم أمين المظالم تقريره الشامل.

المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2610 (2021) والفقرات المناظرة لها من القرارات السابقة المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدّم إلى اللجنة تقريران كانا لا يزالان قيد نظر اللجنة وقت كتابة هذا التقرير.

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى أمين المظالم مقابلات مع اثنين من مقدمي الطلبات بالحضور الشخصي.

9 - ومنذ صدور التقرير الثاني والعشرين، رُفع اسما فردين من قائمة جزاءات اللجنة عقب استعراض أمين المظالم وتوصيته.

10 - ومنذ إنشاء المكتب، بُتَّ في عدد تراكمي بلغ 96 حالة تعلقت بطلبات قدمها أفراد أو كيانات أو كلاهما معًا، وذلك من خلال إجراءات أمين المظالم أو بقرار منفصل اتخذته اللجنة. ومن مجموع الحالات التي أُنجزت بالكامل من خلال إجراءات أمين المظالم، وعددها 91 حالة، حظي 68 طلبا للرفع من القائمة بالموافقة ورُفض 23 طلبا. ونتيجة للطلبات الـ 68 التي قُبلت، رفعت أسماء 63 فردا و 28 كيانا من القائمة وحُذف اسم كيان واحد لأنه كان أصلا مدرجاً في القائمة تحت اسم آخر. وإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة أسماء أربعة أفراد من القائمة قبل اكتمال إجراءات أمين المظالم وسُحب طلب واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويرد تبيان المرحلة التي بلغها النظر في جميع الحالات على الموقع الشبكي للمكتب[2]. أما تبيان المرحلة التي بلغها النظر في أحدث الحالات فيرد في مرفق هذا التقرير.

11 - وتوجد حالياً تسع حالات لم يُبت فيها بعدُ. وخمس حالات منها هي في مرحلة جمع المعلومات. وهناك حالتان في مرحلة التحاور بشأنهما. وبشأن حالتين، قدم أمين المظالم تقريرا شاملا إلى اللجنة لكي تنظر فيه.

12 - وكل حالة من الحالات التسع التي لم يُبت فيها بعدُ قُدمت من قبل أفراد. وحتى هذا التاريخ، بلغ مجموع عدد الحالات التي قُدّم فيها الطلب من قبل أفراد فقط 96 حالة من أصل 105 حالات، وفي حالتين، قُدّم الطلب من فردٍ بالاشتراك مع كيان أو أكثر، وفي 6 حالات قُدِّم الطلب من كيانات فقط. وفي 60 حالة من الحالات الـ 105، تلقى مقدمو الطلبات مساعدة من مستشار قانوني أو هم يتلقونها حاليا.

13 - وإضافة إلى الحالات التسع التي لم يُبت فيها بعدُ، شرع المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في التواصل مع ثلاثة أفراد آخرين مدرجين في القائمة أعرب كل منهم عن اهتمامه بتقديم طلب لرفع اسمه من القائمة ولكنهم لم يفعلوا ذلك بعدُ.

14 - وعقد أمين المظالم اجتماعين بالتداول بالفيديو مع ممثلي دولة عضو فيما يتعلق بنطاق التنقيحات التي أجراها أمين المظالم بشأن تقرير شامل.

جيم - جمع المعلومات من الدول

15 - بالنسبة لكل طلب وارد، يدعو أمين المظالم أعضاء اللجنة، وكذلك الدول المعنية الأخرى، إلى تقديم معلومات موضوعية إلى مكتبه تشير إلى وجود صلة بين مقدم الطلب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو تنظيم القاعدة، أو عدم وجود تلك الصلة. ويطلب أمين المظالم إلى الدول المعنية

(2) انظر: www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

أن تقدم ما يدعم ذلك من مستندات ثبوتية لكي يقوم بالتحليل. ويطلب كذلك إلى تلك الدول أن تعرب عما إذا كان ينبغي، في رأيها، الموافقة على طلب الرفع من القائمة، مع تبيان أساس ذلك الرأي.

16 - وتشمل الدول التي يُطلب إليها تقديم معلومات ذات صلة بشأن الحالات التي لم يُبت فيها بعدُ الدول صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة ودول الجنسية أو الإقامة أو التأسيس وغيرها من الدول التي يحددها أمين المظالم على أنها دول يمكن أن تكون لديها معلومات تتعلق بالحالة.

17 - وفيما يتصل بالحالات التي قُبلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب 38 طلبا للحصول على معلومات إلى دول أعضاء. وفي الحالات المقبولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أرسلت 5 طلبات إضافية للحصول على معلومات إلى الدول الأعضاء منذ صدور التقرير الأخير.

18 - وفي الحالتين اللتين قدم فيهما أمين المظالم تقريره الشامل إلى اللجنة، تلقى المكتب 13 ردا على 16 طلبا للحصول على معلومات موجهة إلى الدول الأعضاء. وفي 5 من تلك الردود، أجابت الدول على أمين المظالم بأنه ليس لديها معلومات تُبلغه بها؛ وفي 8 ردود، قدمت الدول معلومات؛ وفي 5 من تلك الردود الثمانية، أعربت الدول أيضا عن آرائها بشأن طلب الرفع من القائمة.

19 - واجتمع أمين المظالم مع ممثلي شتى الدول الأعضاء في نيويورك لمناقشة الحالات التي لم يُبت فيها بعدُ.

20 - ويؤكد أمين المظالم من جديد رسالة سابقه التي مفادها أن تقديم الدول معلومات محدّثة ووثيقة الصلة بالموضوع أمرٌ مهم جدا للإجراءات، حيث إن أمين المظالم يُحلّل حالة مقدم الطلب وقت النظر في طلبه، وليس وقت إدراج اسمه في قائمة الجزاءات.

21 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسنح الفرصة لأمين المظالم لتقصير فترة جمع المعلومات عملا بالفقرة 3 من المرفق الثاني للقرار 2610 (2021).

دال - التحاور مع مقدِّمي الطلبات

22 - تحاور أمين المظالم والمكتب مع جميع مقدِّمي الطلبات الحاليين وممثليهم القانونيين، بوسائل شملت المراسلات الخطية والاتصالات الهاتفية والاجتماع بالتداول بالفيديو وبالحضور الشخصي.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى أمين المظالم مقابلات مع اثنين من مقدمي الطلبات بالحضور الشخصي.

هاء - الاطلاع على المعلومات المحجوبة أو المشمولة بالسرية

24 - في 6 حزيران/يونيه، وقّع أمين المظالم مع العراق ترتيبا يتعلق بالاطلاع على المعلومات المحجوبة.

25 - وأبرم المكتب حتى الآن 22 اتفاقا أو ترتيبا يتعلق بالاطلاع على المعلومات المحجوبة[3] وترتيبا واحدا على أساس مخصص.

(3) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الصفحة الشبكية ذات الصلة في الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم (انظر: www.un.org/securitycouncil/ombudsperson/classified_information).

26 - ويدعو أمين المظالم الدول الأعضاء، وخاصة دول جنسية وإقامة الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات إلى أن توقّع ترتيباً في هذا الصدد لتُرسي بذلك الأساس لتقديم معلومات محجوبة أو غير محجوبة أو مشمولة بالسرية إلى أمين المظالم.

ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

ألف - لمحة عامة

27 - أتيحت الفرصة لأمين المظالم لتبادل الأفكار مع ممثلي طائفة واسعة من الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء اللجنة ومجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف. وأتاحت هذه التفاعلات لأمين المظالم أن يعرب عن توقعاته الأولية فيما يتعلق بأفضل السبل لتحقيق الأهداف الصادر بشأنها تكليف في القرار 2610 (2021).

28 - وفي 27 و 28 نيسان/أبريل، شارك أمين المظالم في حلقة عمل بعنوان "تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة في نظم الجزاءات المحددة الأهداف لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: التحديات القائمة والنهج المستجدة"، نظمها معهد الدراسات العليا في جنيف والبعثات الدائمة لأيرلندا وسويسرا والنرويج لدى الأمم المتحدة.

29 - وفي 5 أيار/مايو، شارك أمين المظالم في حلقة دراسية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الجزاءات لعرض انطباعاته الأولى بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ المهام الموكلة إلى المكتب. وشدد في عرضه على الصعوبات التي تعترض جمع المعلومات ضمن الجداول الزمنية المنصوص عليها في القرار 2610 (2021)، لأن أمين المظالم لا يملك أي سلطة لفرض الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات. ونوقشت أيضا الحاجة إلى إذكاء الوعي بوظائف المكتب في صفوف بعض الدول الأعضاء وتوفير المساعدة القانونية لمقدمي طلبات الرفع من القائمة ومقدميها المحتملين.

30 - وشارك أمين المظالم في اجتماع بالتداول بالفيديو كجزء من الدورة التدريبية الدولية الرابعة بشأن جزاءات الأمم المتحدة، التي عقدت في جنيف. وفي 28 تموز/يوليه، قدم عرضا عن ولاية أمين المظالم وأثرها على الإجراءات القانونية الواجبة في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة.

باء - التواصل مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

31 - عقد أمين المظالم عدة اجتماعات مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لمناقشة التعاون المتبادل، ولا سيما عملية تقديم المعلومات المتعلقة بمقدمي طلبات الرفع من القائمة إلى المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، عمل أمين المظالم عن كثب مع عدة أعضاء في فريق الرصد بشأن طلبات الرفع التي لم يُبت فيها بعدُ.

جيم - الاتصال بالدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

32 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب في التواصل مع الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية بطلبات الرفع من القائمة التي لم يُبت فيها بعدُ. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى أمين المظالم اتصالات مع الدول الأعضاء لمناقشة ولايته بصورة أعم.

33 - وتفاعل المكتب مع وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الشؤون القانونية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، وأجرى اتصالات مع خبراء مستقلين، وممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون، وممارسين قانونيين، وخبراء في مجال مكافحة الإرهاب، ومحللين سياسيين، وخبراء قانونيين دوليين، واختصاصيين في مجال القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

34 - واجتمع أمين المظالم مع الممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين وغيرهم من ممثلي بعثات الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة. وخلال تلك الاجتماعات، شرح وظائف المكتب وعمله الإجرائي لتحقيق الأهداف الموكلة إليه. وناقش أمين المظالم أيضا التعاون بين الدول ومكتبه.

35 - واجتمع أمين المظالم مع مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة ابتغاء تحسين فهم وظيفة مركز التنسيق.

دال - أساليب العملِ والبحوث

36 - كما حدث في السابق، شملت دراسة الحالات الفردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث مستفيضة في المصادر المفتوحة والتواصل مع شتى المحاورين والخبراء، من الدول الأعضاء وغيرها، وذلك لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بطلبات الرفع من قائمة الجزاءات.

هاء - الموقع الشبكي

37 - واصل المكتب تنقيح موقعه الشبكي وتحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير[4].

رابعا - الأنشطة الأخرى

ألف - المرحلة الانتقالية

38 - ظل المكتب يعمل خلال الفترة الانتقالية بين انتهاء ولاية أمين المظالم السابق في 18 كانون الأول/ديسمبر 2021 وبدء ولاية أمين المظالم الحالي في 14 شباط/فبراير 2022. وخلال تلك الفترة، تولى الموظف القانوني والمساعد لشؤون البحوث اللذان يقدمان الدعم للمكتب المسؤولية عن مهام المكتب الجارية. وشاركا في الإجراءات الإدارية المتعلقة بتعيين أمين المظالم الجديد والموظف القانوني الجديد.

39 - وترك أمين المظالم السابق تعليمات مفصلة لموظفي المكتب الذين واصلوا العمل بشأن طلبات الرفع من القائمة التي لم يُبت فيها بعدُ. واحتُرمت، طوال الفترة الانتقالية، الجداول الزمنية المنصوص عليها في القرار 2610 (2021) في جميع الحالات الست التي لم يُبت فيها بعدُ.

40 - وخلال الفترة الانتقالية، انتهت الفترة الأولية لجمع المعلومات في حالة واحدة. وبناء على تعليمات أمين المظالم السابق، مدد الموظف القانوني فترة جمع المعلومات فيما يتعلق بالحالة 97 لمدة شهرين، وفقا للقرار 2610 (2021).

(4) متاح على الرابط التالي: www.un.org/securitycouncil/ombudsperson.

41 - واتصل المكتب بالمحامين الذين يتولون المساعدة القانونية في الحالات التي لم يُبت فيها بعدُ، قبل الفترة الانتقالية وأثناءها وبعدها، وذلك لإطلاعهم على التطورات ذات الصلة.

42 - وعمل أمين المظالم من كوتا كينابالو، في صباح، بماليزيا، من 14 شباط/فبراير حتى وصوله إلى مركز العمل (نيويورك) في 6 نيسان/أبريل. وأكمل عمليات إلحاقه الفعلي وهو يعمل عن بُعد، كما أنجز برنامج الدورات التوجيهية المطلوب بمجرد التحاقه بمركز العمل.

43 - وفي 16 شباط/فبراير، وبناء على دعوة من أمين المظالم، عرض أمين المظالم السابق تقريرين شاملين على اللجنة، وكان قد أعد صيغتيهما النهائيتين قبل مغادرته. وعُرض التقريران خلال اجتماع عقدته اللجنة بالحضور الشخصي وحضره أمينا المظالم السابق والحالي عن طريق التداول بالفيديو، الأول من سويسرا والثاني من ماليزيا.

باء - الإخطار بالإدراج في قائمة الجزاءات

44 - وفقا للفقرة 21 (ب) من المرفق الثاني للقرار 2610 (2021)، أرسل أمين المظالم إخطارا واحدا إلى فرد مدرج حديثا في القائمة تُعرف تفاصيل عنوانه.

خامسا - الملاحظات والاستنتاجات

ألف - المسائل المؤسسية

45 - يشدد أمين المظالم على أن المسائل المؤسسية التي أثيرت في تقارير أمناء المظالم الثلاثة السابقين لا تزال قائمة. ويعزز هذا الاستنتاجَ ما خبره أمين المظالم منذ توليه الولاية، وسيواصل العمل على تحسين الاستقلالية المؤسسية للمكتب وشروط تعيين أمين المظالم من قبل الأمم المتحدة.

46 - وساعد ما خبره أمين المظالم في هذا الدور، منذ توليه مهامه في شباط/فبراير، على تأكيد الحاجة إلى معالجة المسائل التالية التي حددها أمين المظالم السابق في تقريره الحادي والعشرين إلى المجلس. فالمكتب، بوصفه جزءا من شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ليس كيانا مستقلا (وينعكس ذلك في التسلسل الإداري للموظفين الذين يقدمون الدعم للمكتب وفي إدارة ميزانية المكتب). وعلاوة على ذلك، فإن مركز أمين المظالم كخبير استشاري يطرح تحديات ذات أهمية حاسمة: فعلى الرغم من ولاية مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد بقرار كل 30 شهرا، فإن العقود الفعلية الممنوحة لأمناء المظالم هي عقود قصيرة الأجل. وتنطوي هذه الممارسة على عنصر عدم الاستقرار في تعيين أمين المظالم ، مما يشكل تحديات كبيرة أمام استقلالية أمين المظالم واستدامة ولايته. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود استحقاقات[5] تتعلق بوظيفة في المقر يجعل مجموعة المرشحين المتاحين والمؤهلين محدودة (على سبيل المثال، من المرجح أن تثبت عدم إمكانية أن تحظى شروط الخدمة بقبول المرشحين ذوي المعالين المتعددين).

(5) في ظل شروط الخدمة الحالية، لا تشمل مجموعة عناصر الأجر لأمين المظالم، على سبيل المثال، ما يلي: التأمين الصحي وتأمين خدمات طب الأسنان، والتأمين على الحياة، والمعاش التقاعدي، والإجازة المدفوعة الأجر (بما في ذلك الإجازة المرضية والإجازة الخاصة وإجازة الأمومة والأبوة).

باء - الترتيبات غير الرسمية لتعزيز استقلالية المكتب

47 - يشير أمين المظالم إلى التقرير الثاني والعشرين المقدم إلى مجلس الأمن، الذي يوصي فيه سلفه بشدة بإشراك من يخلفه في إجراءات التوظيف وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتعيين الموظف القانوني الجديد.

48 - ويرد في التقريرين الثالث عشر والرابع عشر (S/2017/60 و S/2017/685) بيان أمين المظالم للترتيبات غير الرسمية التي اتخذتها الأمانة العامة فيما يتعلق بتعزيز استقلالية المكتب. ومن تلك الترتيبات التدبير الذي يقضي بإشراك أمين المظالم في جميع عمليات تعيين موظفين لتقديم الدعم للمكتب (انظر S/2017/60، الفقرة 36). وبموجب هذا الاتفاق، سُيشرَك أمين المظالم في جميع عمليات تعيين الموظفين لتقديم الدعم للمكتب وستؤخذ آراؤه في الاعتبار.

49 - ويدرك أمين المظالم أن أمناء المظالم السابقين كانوا دائما جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرارات فيما يتعلق بتعيين الموظفين الذين يقدمون الدعم للمكتب، ويشدد على أن هذا ينبغي أن يكون هو القاعدة.

50 - وأمين المظالم مقتنع بأن إجراءات تعيين الموظف القانوني الجديد، التي اكتملت في أوائل عام 2022، قد اتُّبعت فيها جميع المبادئ التوجيهية المعمول بها في الأمم المتحدة وأنه تم تعيين المرشح الأفضل. بيد أن أمين المظالم يتأسف لعدم إعطائه الفرصة للمشاركة في مقابلات المرشحين رغم إعرابه عن رغبته في ذلك وتأكيده للأمانة العامة أنه متاح له، بما في ذلك في أوقات غير عادية بسبب ما كان حينئذ من فرق زمني. ونتيجة لذلك، لم يكن له رأي في تعيين الموظف القانوني.

جيم - ملخص التحليل مقابل التقرير الشامل المعمّى

51 - في ثلاث حالات مكتملة، أطلع أمين المظالم مقدمي طلبات الرفع من القائمة على نسخة معمّاة من التقارير الشاملة المنطبقة. وحتى الآن، أُطلع مقدمو الطلبات على ما مجموعه أربعة تقارير شاملة معمّاة.

52 - ويشدد أمين المظالم على أن المكتب، بالاشتراك مع اللجنة، أرسى الممارسة الحديثة المتمثلة في تقديم نسخة معمّاة من التقرير الشامل بدل الاقتصار على تقديم موجز لتحليل أمين المظالم.

53 - ويكرر أمين المظالم تأكيد أهمية الشفافية في إجراءات أمين المظالم بوصفها عنصرا حاسما من عناصر الإنصاف لمقدمي طلبات الرفع من القائمة، ومن ثقة السلطة القضائية في جميع أنحاء العالم بتلك الإجراءات، على أساس أنها تعتبرها ذات أهمية حاسمة في تحديد فعالية الجزاءات المنطبقة من خلال نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وفي تنفيذ قرار اللجنة بالإبقاء على أسماء مقدمي الطلبات في القائمة أو رفعها منها.

دال - قرار مجلس الأمن 2610 (2021)

54 - يرى أمين المظالم أنه من المؤسف أنه لم تتم استشارة أمين المظالم السابق ولا الموظفين الذين يقدمون الدعم للمكتب خلال عملية صياغة قرار مجلس الأمن 2610 (2021)، الذي اتخذ في اليوم نفسه الذي انتهت فيه ولاية أمين المظالم السابق.

55 - وعلاوة على ذلك، يلاحظ أمين المظالم أن المكتب قدم عددا من المقترحات الرامية إلى تحسين إجراءات أمين المظالم من خلال القنوات ذات الصلة وفي الوقت المناسب، ومع ذلك لم ينفذ أي من هذه المقترحات، ولم يقدم للمكتب أي تعليل أو رد بشأن هذا الموضوع.

56 - وتتضمن الفقرة 13 من المرفق الثاني للقرار 2610 (2021) صياغة جديدة لم تكن قد وردت في القرارات السابقة. وتنص على أن يقدم أمين المظالم، عند الانتهاء من التقرير الشامل، نسخة منه إلى الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن التي شاركت في عملية استعراض رفع الأسماء من القائمة. وقد ثبت في حالتين أنه من المستحيل على أمين المظالم أن يمتثل لهذا الحكم دون أن يجد نفسه مخلا بالفقرة 14 من المرفق الثاني، التي تنص على عدم تقديم التقرير الشامل إلا إلى دولة الجنسية والإقامة بناء على طلبها وبموافقة اللجنة. ونظرا لاستحالة الامتثال لكلا الحكمين في آن واحد، اختار أمين المظالم اتباع النهج العملي، أي مواصلة الممارسة التي كانت قائمة قبل اتخاذ القرار 2610 (2021) إلى حين إشارة اللجنة بما يخالف ذلك.

57 - وكما ذكر في التقرير السابق المقدم إلى مجلس الأمن، يصبح الضعف المؤسسي الذي يشوب وظيفة أمين المظالم واضحا بوجه خاص عند انتهاء الولاية قبل تجديد القرار، وبعد استقالة شاغل الوظيفة. ولا يمكن اعتبار أي شيء أمرا مسلّما به، ولا حتى الآلية العكسية لاتخاذ القرارات بتوافق الآراء التي هي آلية حاسمة بالنسبة للولاية: فتجديد ولاية أمين المظالم وجوهرها أمران يُحتمل خضوعهما لمفاوضات سياسية، شأنهما في ذلك شأن تعيين خلف لأمين المظالم. وتضر هذه الظروف بإجراء شبه قضائي لا ينبغي أن يكون عرضة للمفاوضات السياسية، بل ينبغي أن يتيح إطارا مستقرا ومتسقا على المدى الطويل.

المرفق

Status of recent cases[1]

Case 105, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
31 May 2022	Transmission of case 105 to the Committee
1 October 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 104, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
27 May 2022	Transmission of case 104 to the Committee
27 September 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 103, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
23 May 2022	Transmission of case 103 to the Committee
23 September 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 102, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
10 May 2022	Transmission of case 102 to the Committee
10 September 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 101, one individual (Status: information-gathering phase)

Date	*Description*
4 May 2022	Transmission of case 101 to the Committee
4 September 2022	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 100, one individual (Status: dialogue phase)

Date	*Description*
17 December 2021	Transmission of case 100 to the Committee

[1] The status of all cases since the establishment of the Office of the Ombudsperson can be accessed through the website of the Office: https://www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

Date	*Description*
17 June 2022	Information-gathering period completed
17 August 2022	Deadline for completion of the two-month dialogue period

Case 99, one individual (Status: dialogue phase)

Date	*Description*
16 December 2021	Transmission of case 99 to the Committee
16 June 2022	Information-gathering period completed
16 August 2022	Deadline for completion of the two-month dialogue period

Case 98, one individual (Status: Committee consideration)

Date	*Description*
29 November 2021	Transmission of case 98 to the Committee
29 May 2022	Information-gathering period completed
29 July 2022	Comprehensive report submitted to the Committee

Case 97, one individual (Status: Committee consideration)

Date	*Description*
27 September 2021	Transmission of case 97 to the Committee
27 March 2022	Information-gathering period completed
27 July 2022	Comprehensive report submitted to the Committee

Case 96, 'Abd al-Malik Muhammad Yusuf 'Uthman 'Abd al-Salam (status: delisted)

Date	*Description*
1 July 2021	Transmission of case 96 to the Committee
1 November 2021	Information-gathering period completed
29 November 2021	Comprehensive report submitted to the Committee
16 February 2022	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 March 2022	Committee decision to delist
15 March 2022	Formal notification to the petitioner with redacted version of the comprehensive report (in lieu of the summary of analysis)

Case 95, Nayif Salih Salim al-Qaysi (status: delisted)

Date	*Description*
9 June 2021	Transmission of case 95 to the Committee
25 October 2021	Information-gathering period completed
16 December 2021	Comprehensive report submitted to the Committee
16 February 2022	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
	Committee decision to delist

Date	*Description*
3 March 2022 1 April 2022	Formal notification to the petitioner with redacted version of the comprehensive report (in lieu of the summary of analysis)

Case 94, Khalil ben Ahmed ben Mohamed Jarraya (status: delisted)

Date	*Description*
1 April 2021	Transmission of case 94 to the Committee
1 August 2021	Information-gathering period completed
1 October 2021	Comprehensive report submitted to the Committee
24 November 2021	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
24 January 2022	Committee decision to delist
3 February 2022	Formal notification to the petitioner with redacted version of the comprehensive report (in lieu of the summary of analysis)